علي بن زياد وروايته للموطأ

الأستاذ الدكتور: خالد العربي الفرجاني
جامعة الزاوية - كلية الشريعة الزاوية - قسم الدراسات الإسلامية

استلمت الورقة بتاريخ 2024/07./12، وقبلت بتاريخ 2024/07/25، ونشرت بتاريخ 2024/08/01

الكلمات المفتاحية: علي بن زياد، أجوبة، الإبل ، المذهب المالكي.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فعندما تنامى إلى سمع أهل إفريقية، أن رجلا من تابعي التابعين، تضرب إليه أكباد الإبل، ولعله المقصود بقول النبي – صلى الله عليه وسلم – " يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة "[1]

فرحلوا إليه يبتغون زيارة قبر النبي – صلى الله عليه وسلم – وليجلسوا بين يدي عالم المدينة ينهلون من منهله، فهو الذي انعقد له لواء علم الحديث، ولواء علم الفقه.

من الذين رحلوا إلى مدينة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وجلسوا بين يدي الإمام مالك، ينهلون من منهله، علي بن زياد، وروى عنه الموطأ، هذا العالم الذي لم تسعفنا كتب التراجم ببسطة وافية عن حياته، ومن خلال هذا البحث، الذي وسمته بـ " علي بن زياد وروايته للموطأ " سأحاول جمع ما كتب عن سيرته، ومتى رحل من طرابلس إلى تونس؟ وهل هو تونسي أم ليبي؟ وهل له أثر في انتشار المذهب المالكي بإفريقية، وأثر روايته للموطأ في ذلك؟

مشكلة البحث: تتمحور إشكالية البحث حول الغموض الذي اكتنف ترجمة الإمام علي بن زياد، وأثر هذه الشخصية في نشر المذهب المالكي من خلال روايته للموطأ، وذلك بطرح هذين السؤالين، الأول: هل هو علي بن زياد الطرابلسي أم التونسي؟ الثاني: ما أثر روايته للموطأ في انتشار المذهب المالكي بإفريقية؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الكشف عن حقيقة علم من أعلام المالكية، من حيث انتسابه، كما يهدف إلى إظهار دوره في خدمة الشريعة الإسلامية.

حدود البحث: انحصر البحث في دراسة آراء بعض المترجمين والدارسين لشخصية الإمام علي بن زياد، كما أنه يلقي الضوء على قطعة من روايته لموطأ الإمام مالك.

منهج البحث: سيعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي القائم على إثبات المعلومة، وتمحيصها، واستخراج ما فيها من جديد يسهم في رفع قيمة البحث العلمية.

الدراسات السابقة: من أبرز الدراسات في هذا الموضوع كتاب ألفه الدكتور محمد مسعود جبران رحمه الله تعالى: علي بن زياد الطرابلسي ودوره في نشر المذهب المالكي في القرن الثاني الهجري، نشرته جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طبعة أولى في عام: 2010م.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد وأربعة مطالب على النحو الآتي:

التمهيد: روايات الموطأ.

المبحث الأول: الحياة العلمية لابن زياد.

المبحث الثاني: توصيف رواية ابن زياد.

المبحث الثالث: رواية ابن زياد ونشر المذهب المالكي بإفريقية.

الخاتمة وتحوي أهم النتائج.

التمهيد: روايات الموطأ.

(1) الترمذي، كتاب: العلم، باب: ما جاء في عالم المدينة.

ذكر المؤرخون وأصحاب التراجم: أن الموطأ من أوائل المصنفات في حركة تدوين الحديث، وقد سبقته مصنفات قليلة، أو عاصرته، مثل جامع سفيان الثوري، وجامع معمر بن راشد[1] والموطأ كتاب فقه وحديث[2] ، لا غنية لطالب العلم عنه ، وأما القائلون بأنه كتاب فقه فقط، أو كتاب فقه مليء حديثا، كما قال أحمد أمين، فقد جانب الصواب، ولعل ما دفعه إلى هذا القول: "هو ما تضمنه كتاب الموطأ من فتاوى مالك الشخصية، وآرائه في بعض المسائل، وهذا لا ينهض دليلا لرأيه، ولا يقوم حجة على صحة دعواه "[3]

وبما أن الإمام مالكا رحمه الله تعالى نشأ وأقام بمدينة رسول الله -ﷺ- المدينة التي تعشقها الأرواح، وتهفو إليها النفوس، وتطمئن فيها بمجاورة خير الخلق محمد -ﷺ-فمجاورة رسول الله -ﷺ- فيها الخير كله، وهذا جعل طلاب العلم يتوافدون على المدينة، حبا وشغفا لزيارة قبر النبي -ﷺ- ثم لقاء عالم المدينة مالك بن أنس، فقد أخذ عنه الجم الغفير، ورووا عنه الموطأ، فكثر رواته، وكثرت رواياته ولعل أشهرها:

الأولى: رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، الذي سمع الموطأ، أولا من زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون، ثم أخذه عن الإمام مالك، وهي أشهر الروايات، وعلى هذه الرواية اعتمد الباجي في المنتقى، وابن العربي في القبس، والسيوطي، والزرقاني، وغيرهم.

الثانية: رواية أبي محمد عبد الله بن سلمة الفهري المصري، ابن وهب.

الثالثة: رواية ابن القاسم: أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصري.

الرابعة: رواية معن بن عيسى: أبو يحيى معن بن عيسى بن دينار المدني القزاز.

الخامسة: رواية القعنبي: أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي المدني ثم البصري.

السادسة: رواية عبد الله بن يوسف الدمشقي التنيسي.

السابعة: رواية يحيى بن يحيى بن بكير المصري، ويعرف بابن بكير.

الثامنة: رواية سعيد بن عفير.

التاسعة: رواية أبي مصعب الزهري: أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث من ذرية عبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه-

العاشرة: رواية مصعب بن عبد الله الزبيري.

الحادية عشرة: رواية محمد بن المبارك الصوري.

الثانية عشرة: رواية سليمان بن برد بن نجيح التجيبي.

الثالثة عشرة: رواية أبي حذافة السهمي: أحمد بن إسماعيل.

الرابعة عشرة: رواية سويد بن سعيد أبي محمد الهروي.

الخامسة عشرة: رواية محمد بن الحسن الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة.

السادسة عشرة: رواية يحيى بن يحيى التميمي: يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي[4]

هؤلاء الرواة من غير الأفارقة، أما من رواه من الأفارقة، فقد عدهم الزرقاني في مقدمة شرحه للموطأ، وابن ناصر الدين الدمشقي في إتحاف السالك، والسيوطي في تنويرالحوالك،أربعة هم: علي بن زياد، وعيسى بن شجرة، وأسد بن الفرات، وخلف بن جرير[5]بينما يرى محمد الشاذلي النيفر: أنهم سبعة، فيقول: " ونضيف لهؤلاء الأربعة ثلاثة، وهم: أبو محمد يحيى بن عبد العزيز، وعبد الله بن عمر بن غانم الرعيني القيرواني، ومحمد بن معاوية الطرابلسي، فيصير الرواة الأفارقة عن مالك سبعة "[6]

لكن للأسف الشديد زهد العلماء في روايات الأفارقة، واتجهوا لروايات المشرق، وروايات الأندلس، فكُتب لها البقاء، وكُتب على روايات الأفارقة الاندثار، والرواية التي كُتب لها البقاء، لم يصلنا منها إلا قطعة صغيرة، برواية علي بن زياد، فهذه" القطعة التي بقيت رغم هذه المدة الطويلة بين عصرنا، والمدة التي نسخت فيها، تعد من أثمن ما وقع الظفر به "[7] هذه الرواية لعلي بن زياد.

المبحث الأول: الحياة العلمية لابن زياد.

([1]) ينظر: إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، ص: 456. اصطلاح المذهب عند المالكية، محمد إبراهيم علي، ص: 97.

([2]) ينظر: اصطلاح المذهب عند المالكية ص: 91. الموطأ، قسم الدراسات بدار الكتاب العربي ، المقدمة ص: 13.

([3])محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، عمر الجيدي ص: 151.

([4])ينظر: موطأ الإمام مالك، رواية ابن زياد، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، مقدمة المحقق، ص: 67 وما بعدها. المسالك في شرح موطأ مالك، مقدمة المحقق ص: 132 وما بعدها.

([5])ينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك 1 / 6. وينظر ترجمتهم في إتحاف السالك، وتنوير الحوالك 1 / 11،10.

([6])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 73.

([7])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 76.

مولد علي بن زياد تاريخه مجهول، وأصحاب التراجم لم يذكروه، واكتفوا بذكر وفاته، وعلى تقدير أنه ولد ما بين 93 - 100 هـ أو يزيد قليلا، وتوفي 183 هـ قبل قيام دولة الأغالبة بسنة، فهي قامت في 184 هـ وعلى هذا، فإن ابن زياد عاش في ظل الدولة الأموية والعباسية.

وإفريقية في هذه الحقبة عاشت شيئا من الاضطرابات، من سقوط الدولة الأموية، إلى قيام الدولة العباسية، إلى تغيير الولاة، واختلاف سياستهم، فمنهم من ساس الرعية بالعدل والإحسان، ومنهم من طغى وتجبر، وعاث في الأرض فسادا، فمثلا أبو عبد الحميد إسماعيل بن أبي المهاجر، تابعي من العشرة الذين بعثهم عمر بن عبد العزيز إلى إفريقية، ثم استعمله عليها سنة 99 هـ بعد أن عزل واليها محمد بن يزيد، الذي ولاه سليمان بن عبد الملك سنة 97 هـ زمام الأمور في إفريقية، سكن ابن المهاجر القيروان، وحكم الناس بالحق والعدل، " وكان خير وال، وخير أمير، سار فيهم بالعدل والحق، وكان حريصا على دعاء البربر إلى الإسلام " [1]

أما آخر والي لإفريقية عاصره ابن زياد، هو محمد بن مقاتل العكي، الذي ولاه هارون الرشيد سنة 181 هـ ولم يكن هذا الوالي محمود السيرة، ظلم الناس، فاضطربت الأحوال على عهده، ولم يكتف بظلم عامة الناس، بل تعدى على الفقهاء والعلماء والفضلاء، فقد حبس البهلول بن راشد، وضربه بالسوط[2]

وفي الوقت الذي فصل فيه المؤرخون، وأصحاب التراجم القول في الحياة السياسية، في حقبة ابن زياد، فإن مصادرهم ضنت علينا بترجمة وافية لعلي بن زياد، فاكتنفها غموض من حيث عربيته وأعجميته، ومن حيث منشؤه في ليبيا أم في تونس، وإلى من ينسب، ومرجع ذلك إلى قلة عناية طلبته بسيرته، يقول محمد الشاذلي النيفر: " لكن هنا حقيقة مرة نقولها شاهدين بالحق، وهي أن علي بن زياد أضاعه طلبته فيما سلف، وأضاعه الباحثون. فهو الرجل الأول الذي ينبغي أن تنصرف له الدراسات، ويعنى به أشد العناية؛ لأنه هو المكيف للعقول بالسنة الصحيحة، والمرشد إلى التفقه في الدين، فبه انفتحت العيون إلى عالم المدينة، الذي تضرب إليه أكباد الإبل.

فلو لقي المترجم الحظوة التي يستحقها؛ لاتضحت من حياته جوانب مهمة، نرجو من الله إن أضيعت في الماضي، أن لا تضيع في الحاضر والمستقبل "[3]

هو: أبو الحسن علي بن زياد العبسي التونسي.

هكذا ذكره المالكي في رياض النفوس، بيد أنه قال بعد ذلك رواية عن جبلة بن حمود، أنه قال: "سمعت سحنونا يسأل شرحبيل قاضي أطرابلس عن أصل علي بن زياد، فقال: كشفنا عن أصله، فإذا هو من العجم. وكان أوله من أطرابلس، ثم سكن مدينة تونس "[4]

وقال القاضي عياض: "وقيل أصله من العجم، ولد بطرابلس، ثم انتقل إلى تونس فسكنها. وقال ابن شعبان وغيره هو من عبس "[5]

فالمالكي يثبت أنه من عبس؛ لذا فقد أورد الاسم: أبو الحسن علي بن زياد العبسي التونسي، ولم يذكر أنه من العجم، إلا بعد حين في خبر ساقه عن جبلة بن حمود عن سحنون، عن شرحبيل قاضي طرابلس الغرب.

والقاضي عياض كذلك، لم يجزم بأعجميته، بل عرفه بأنه: علي بن زياد التونسي العبسي، ثم قال: وقيل أصله من العجم، ثم يعود ليؤكد أنه من عبس، فقال: "وقال ابن شعبان، وغيره هو من عبس "[6] وكل من ترجم له ذكر أنه ولد بطرابلس الغرب، ثم انتقل إلى تونس.

فالمالكي يقول: " وكان أوله من أطرابلس، ثم سكن مدينة تونس "[7] وقال القاضي عياض: "ولد بطرابلس، ثم انتقل إلى تونس فسكنها "[8] وبين مولده وسكناه، يتنازعه المتنازعون، فالكتّاب في ليبيا يقولون إنه الطرابلسي، وكتّاب تونس يقولون إنه التونسي[9] وهو في الحقيقة طرابلسي تونسي.

إن التونسيين يعتمدون على قول أصحاب التراجم، أنه ولد بطرابلس ثم سكن تونس، ومنهم من يرجح بأنه خرج من ليبيا إلى تونس في سن مبكرة، ففي تساؤل أخرج من طرابلس مبكرا، أم بقى بها ردحا من الزمان؟ يجيب محمد الشاذلي النيفر على هذا، مؤكدا خروجه من ليبيا إلى تونس في سن مبكرة، معللا ذلك بقوله: " لم يذكر أحد ممن ترجم له أنه أخذ عن أحد بطرابلس. وإنما جاء في المدارك أنه أخذ عن خالد بن أبي عمران التونسي، ثم انتقل إلى الشرق فأخذ عن أعلامه "[10]

([1]) رياض النفوس 116،1

([2]) تاريخ إفريقية والمغرب، الرقيق القيرواني، ص: 123. خلاصة تاريخ تونس، حسن حسني عبدالوهاب، تحقيق: حمادي الساحلي ص: 56.

([3])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 40.

([4])234/1.

([5])ترتيب المدارك، 1 / 326.

([6]) ترتيب المدارك، 185/1، دار الكتب العلمية.

([7])رياض النفوس، 1/ 234.

([8])ترتيب المدارك، 1 / 326.

([9]) منهم: حسن حسني عبد الوهاب في ورقات عن الحضارة التونسية، ومحمد الشاذلي النيفر في مقدمة تحقيقه لموطأ ابن زياد، وجبران في كتابه علي بن زياد، وغيرهم.

([10])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 33.

وأعتقد ليس هناك رواية تفيد مدة بقائه، وقد يكون قد مكث في طرابلس زمنا طويلا، فأغلب العبارات المروية عمن ترجم له، تعطف بثم التي تفيد التراخي، فالمالكي قال: " وكان أوله من أطرابلس، ثم سكن مدينة تونس "[1] وقال القاضي عياض: " ولد بطرابلس، ثم انتقل إلى تونس فسكنها "[2]

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: "ولد بأطرابلس، ثم انتقل إلى تونس فسكنها"[3]

وهذا لا يعني أنه خرج مبكرا من طرابلس، بل لو أن من ترجم له قد علم بخروجه مبكرا؛ لقال: وقد ترك مكان ولادته في سن مبكرة، أو خرج به والده في سن مبكرة، لكن لم يقل أحد منهم ذلك. أما حجة أنهم لم يذكروا له مشائخ في طرابلس، فإن تونس التي انتقل إليها، لم يذكروا له إلا شيخا واحدا، فكما أخملوا ذكر باقي مشائخه في تونس، فلعلهم قد ضربوا صفحا عن ذكر مشائخه في طرابلس[4]

والنيفر نفسه الذي يدلل على تونسية ابن زياد، بعدم أخذه عن مشائخ طرابلس، يعود فيؤكد بأن لا بد له من شيوخ بتونس، غير خالد بن أبي عمران ، بيد أن التراجم لم تسعفنا بذكرهم[5] ويبدو أن النيفر قد فاته أن ابن زياد، ربما قد أخذ عن مشائخ طرابلس، غير أن كتب التراجم لم تسعفنا بذكرهم.ولو ذكر المؤرخون تاريخ ولادته؛ لكان من الممكن تقريب عمره، حين أخذ عن خالد بن أبي عمران[6]

ويمكن القول بأن ابن زياد توفي بعد الإمام مالك بأربع سنوات، فمالك توفي 179 هـ وابن زياد توفي 183 هـ فهذا يجعلنا نظن أن مولد ابن زياد قريب من ميلاد مالك، ومالك ولد في 93 هـ ولنقل أن ابن زباد ولد بين 93- 100 هـ[7]

ولنجعله وسطا 98 هـ وخالد بن أبي عمران توفي 125 هـ فبين مولد ابن زياد، ووفاة ابن أبي عمران سبعة وعشرون عاما تقريبا، وهذا يعني أن ابن زياد أخذ عن ابن أبي عمران، وعمره ما بين عشرين إلى سبعة وعشرين عاما[8]

هذا إذا علمنا أنه خرج من طرابلس إلى تونس لطلب العلم، يؤكد هذا أنه بعد ما أخذ عن ابن أبي عمران رحل إلى المشرق لطلب العلم، ومن المحتمل أنه خرج من طرابلس بعد أن أخذ ما تمكن من أخذه من العلم، ثم عزم على السفر إلى تونس؛ ليستزيد لكنه لم يجد بغيته، وما وجده عند ابن أبي عمران لم يكفه، فشد الرحال إلى المشرق، وحيث إن أكثر العلماء تمركزوا في تونس والقيروان، فبعد رحلته إلى المشرق رجع إلى تونس، إذا فابن زياد خرج من طرابلس شابا يافعا قضى سنوات في طرابلس، لعله حفظ فيها القرآن وطلب العلم، ثم خرج إلى تونس للاستزادة، كما خرج إلى المشرق إلى الغرض نفسه[9]

وكيف لصبي أن يخرج من طرابلس إلى تونس في رحلة سفر تحفها المخاطر، إلا إذا كان قد خرج مع أسرته، وهذا أيضا لم تثبته المراجع التاريخية.

وخروجه في سن مبكرة من طرابلس، لا ينفي أن يكون عالما من علماء ليبيا.

فهو علي بن زياد الطرابلسي الذي يرجع إليه الفضل " في تأسيس المدرسة التونسية، وغيرها من المدارس بإفريقية سواء بالقيروان، أو بقية أمهات المدن الأخرى....فهو الذي شيد هذا الصرح العظيم، هذا الصرح العلمي الباقي على الأيام، رغم العوارض والكوارث، والمناوين من أهل المذاهب الكائدين للسنة "[10]

شيوخه:

سمع بإفريقية من خالد بن أبي عمران، وكتب التراجم لم تذكر غيره، ولم يذكر القاضي عياض أخذه في إفريقية، إلا من خالد بن أبي عمران، وهذا لا يعني أنه لم يسمع من غيره، لكن بكل تأكيد قد سمع من مشائخ، لم تسعفنا كتب التراجم بذكرهم[11]

أما بالمشرق فقد سمع من مالك بن أنس، وروى عنه الموطأ، وسمع من سفيان الثوري، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وغيرهم[12]

([1])رياض النفوس، 1/ 234.

([2])ترتيب المدارك، 1 / 326.

([3]) إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، ص: 455.

([4])حول النزاع في أصله وبقائه بطرابلس وتونس ينظر كتاب: علي بن زياد الطرابلسي ودوره في نشر المذهب المالكي في القرن الثاني الهجري، محمد مسعود جبران، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

([5])ينظر: موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 34 ، 35.

([6]) موطأ الإمام مالك قطعة منه برواية ابن زياد، مقدمة المحقق،34.

([7]) علي بن زياد ودوره في نشر المذهب المالكي، محمد جبران، ص: 72.

([8]) في الهامش: سحنون الذي تحسر على عدم لقيا مالك كان عمره حينما توفي الإمام مالك ثمانية أو تسعة عشر عاما فلو توفرله المال لخرج له قبل هذه السن. ينظر: ترتيب المدارك، 340/1، دار الكتب العلمية.

([9]) علي بن زياد ودوره في نشر المذهب المالكي، محمد جبران، ص:73،74.

([10]) موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 39.

([11]) المصدر نفسه، ص: 34،35.

([12]) ينظر: ترتيب المدارك 326/1. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، 2 / 92. جمهرة تراجم فقهاء المالكية، قاسم علي سعد، 2 / 850،851.

وهو أول من أدخل جامع سفيان الثوري للمغرب "قال أبو سعد بن يونس: هو أول من أدخل الموطأ، وجامع سفيان المغرب، وفسر لهم قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه"[1]

وقد اقتصر في روايته عن سفيان على الآثار؛ أما مذهبه فلم يقتد به؛ فلذلك لم يرو جامعه في الرأي؛ لأن الثوري من الأئمة المجتهدين، كما هو من المحدثين، وقد اقتصر على ناحية منه دون أخرى "[2]

ويبدو أن ابن زياد عدل عن مذهب الثوري؛ لتساهله في أخذ الحديث، فهو لم يكن ينتقي الحديث، كما كان يفعل الإمام مالك، فالثوري " حين تساهل في رواية الحديث، جر إليه التساهل في الرواية، أنه يتبعه التساهل في مآخذه، إذ كان يبني على حسب ما بين يديه، وشتان بين من يبني مذهبه على الانتقاء، وبين من يعتمد على ما سمع بدون ذلك النقد. فمالك كالصيرفي الناقد، وأما سفيان فإنه وإن كان لا يخلو من ذلك، لكن نقده وتحريه دون مالك، وابن زياد كما يعرف عنه يميل إلى الأحوط القوي ، فلذلك اختار مذهب مالك دون الثوري "[3]

ويشير محمد الطاهر ابن عاشور إلى تحري مالك في الحديث بقوله: "فقد رسم مالك بهذا الكتاب [الموطأ] طريقته التي اتبعها، ونوه بها في مجالس تحديثه ودروس علمه، هي طريقة التمحيص، والتصحيح في الرواية، وتمييز من يستحق أن تحمل عنه السنة، وتبيين محامل الآثار المروية بعد أن مضى زمن خلط فيها بين الصحيح والسقيم "[4]

ولتحري ابن زياد الدقة في الرواية، فقد ترك الرواية عن ابن لهيعة، ولم يكفه هذا، بل عاتب عبد الله بن فروخ؛ لإشارته على الوالي بتولية عبد الله بن غانم للقضاء، فابن زياد يرى أن ابن غانم، لم يكن يتحرى الدقة في رواية الحديث عن رسول الله-ﷺ- فقد روى حديثا عن ابن لهيعة لا تصح روايته، لذا فإنه لا يصلح للقضاء. ذكر أبو العرب أن عبد الله بن أبي الليث التونسي قال: "كنت مع علي بن زياد التونسي أمشي بالقيروان، فلقينا ابن فروخ فصد عنه علي بن زياد، فقال له ابن فروخ: يا أبا الحسن لم صددت عني؟ فقال له: أنت المشير بابن غانم؟ فقال: والله ما أشرت به، إنما سئلت عنه فقلت: ما أعلم إلا خيرا، فقال له علي بن زياد: -على الإنكار - وأي خير مع الكبر والكذب؟ والله ما صدق في حسبه ثم ولى "[5]

ويشير ابن زياد لخبر رواه ابن غانم، الذي أورده أبو العرب حيث قال: " حدثني فرات بن محمد قال: حدثنا عبد الله بن عمر بن غانم، قال: حدثني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن أبي هريرة -رضي الله عنه -قال رسول الله -ﷺ-"بساحل قمونية باب من أبواب الجنة يقال له المنستير من دخله فبرحمة الله ومن خرج عنه فبعفو الله "[6] والحديث ظاهر الوضع.

اعتمد فقهاء إفريقية على علي بن زياد، وبخاصة فقهاء القيروان، فكانوا يرجعون إليه فيما أشكل عليهم، وكانوا يكاتبونه ويستفتونه، وإذا اختلفوا في مسألة بعثوا إليه؛ ليخبرهم وجه الصواب فيها[7]

([1])ترتيب المدارك، 1 / 326.
([2])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 36.
([3])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 36،37.
([4])كشف المغطى، ص: 19.
([5])طبقات علماء إفريقية، أبو العرب، ص: 117.
([6])طبقات علماء إفريقية، أبو العرب، ص: 47.
([7])ينظر: رياض النفوس، 1 / 235. ترتيب المدارك، 1 / 186. جمهرة فقهاء المالكية، 2 / 851. ورقات حسن حسني عبد الوهاب، 3 / 42.

المبحث الثاني: توصيف رواية ابن زياد.

يعد علي بن زياد من الطبقة الأولى، الأخذة عن الإمام مالك، التي روت عنه الموطأ، وتعد روايته للموطأ أول تأليف ظهر بإفريقية[1]

وتتأكد رواية أخذ ابن زياد عن الإمام مالك مبكرا، وقبل غيره من أمثال يحيى بن يحيى الليثي، أن ابن زياد كان مقاربا للإمام مالك في السن، فالإمام مالك توفي سنة 179 هـ أما ابن زياد فتوفي 183 هـ فالفارق بينهما لا يتعدى الأربع سنوات[2].بينما يتسع الفرق بين الإمام مالك ويحيى الليثي، صاحب أشهر رواية، فهو قد توفي سنة 244 هـ . ولقاؤه بمالك وسماعه منه الموطأ، كان في السنة التي توفي فيها مالك سنة 179. وابن زياد روى الموطأ عن الإمام مباشرة دون واسطة، أما الليثي فقد سمعه من عبد الرحمن " شبطون " وهو الذي أشار إليه بالرحلة للسماع من الأئمة الأعلام، فقد قال له: " إن الرجال الذين حملنا العلم عنهم يدفنون، وعجز بك أن تروي عمن دونهم، فخرج يحيى، بعد أن استسلف زياد له مالا، إذ رغب عن مال أبيه، فحج وسمع مالكا، والليث، وكان لقاؤه لمالك سنة تسع وسبعين -بعد المائة -التي توفي فيها مالك "[3]وهو ما يؤكد تأخر هذه الرواية.

وبين تقدم الرواية وتأخرها، يكون التجديد والتنقيح، فتكون الرواية الثانية غير الأولى، فصاحبها ينقحها ويهذبها، وهذا ديدن أغلب البشر، التجديد والتحسين وتدارك ما فات، وهذا ما نلاحظه عند عقد المقارنة بين الروايتين، رواية ابن زياد، ورواية الليثي.

فـ " ما ظفرنا به يعطينا الصورة الأولى للموطأ، وبمقابلته على موطأ يحيى بن يحيى الليثي، ندرك كيف تطور تأليف مالك هذا من حال إلى أخرى، والنسبة بينهما"[4]

رواية ابن زياد لم يبق منها إلا قطعة، حققها الشيخ محمد الشاذلي النيفر، وهي قطعة احتفظت بها مكتبة القيروان، يقول النيفر: "احتفظت مكتبة القيروان بقطعة من موطأ علي بن زياد عتيقة جدا، وهي أثمن ما تحتفظ به هذه المكتبة. وهي مكتوبة على الرق بخط قيرواني عتيق من القرن الثالث الهجري "[5]

ويثني بعض الكتاب على جهود التونسيين في خدمة تراثهم، فيقول: " وتبرز طباعته - يعني الموطأ بتحقيق النيفر - اهتمام العلماء التونسيين بأثر مالك - رضي الله عنه -على حين أن موطأ كاملا في المكتبة الظاهرية بدمشق، برواية سويد بن سعيد بالخط الواضح، والترتيب الجيد تبقى من غير عناية ولا اهتمام، ولا تحقيق وإخراج "[6]

كما ذكر حسن حسني عبد الوهاب: أن بمكتبة القيروان توجد نسخة صالحة من رواية الموطأ لعلي بن زياد[7]

هذه القطعة تمثل جزءا صغيرا من الموطأ، فالموطأ اشتمل على واحد وستين كتابا، بينما لم يصل إلينا من رواية ابن زياد إلا أربعة كتب، وهذه الكتب لا تمثل شيئا في العدد، مقارنة ببعض الكتب الأخرى الوارد به، فمثلا كتاب الطهارة، الذي لم يرد في هذه القطعة به اثنان وثلاثون بابا بينما كتاب الصيد الوارد بها به سبعة أبواب[8]

القطعة في مائة وتسعة وخمسين حديثا ومسألة، وهي في أبواب على النحو الآتي: " الضحايا، العقيقة، الذكاة، ذكاة الجنين، باب ذبح أهل الكتاب طعام المجوس، الاستمتاع بجلود الميتة والسباع وشعر الخنزير، أكل المضطر الميتة، أكل السباع والطير وغيرها، أكل الدواب، ما تموت فيه الفأرة، صيد البحر، الصيد، الذبائح"[9]

هذه القطعة تبدأ بالضحايا، هكذا هو العنوان دون ذكر كتاب أو باب، ولا ينضوي تحته عنوان فرعي، وهو ما يخالف رواية الليثي، حيث يعنون لها بـ : كتاب الضحايا، وهو تاسع كتاب، وينضوي تحت هذا الكتاب عنوان فرعي: ما ينهى عن الضحايا.

هناك زيادات عند ابن زياد لم ترد عند الليثي، يبدو أنها حذفت من رواية الليثي للتنقيح والتهذيب، وهو فعل المصنف الإمام مالك، ففي نسخة ابن زياد، وبعد الحديث الأول، في كتاب الضحايا الذي رواه مالك عن نافع عن ابن عبد الله عمر، أنه كان يقول: الضحايا والبدن الثني فما فوقه[10] يردفه ابن زياد بأثر آخر، يحمل الحكم نفسه.

بينما الليثي لم يذكر هذا الأثر. والحجة في عدم ذكره؛ لأن ما بعده يغني عنه، وهو عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: يتقى من الضحايا والبدن التي لم تسن، والتي نقص من خلقها . فهذا الأثر يشترط ما اشترطه الأثر السابق، وقد ورد

([1])ينظر: المسالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، مقدمة المحقق، ص: 132. موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 9. الموطآت، نذير حمدان، ص: 102.

([2])ينظر: موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 76. الموطآت، نذير حمدان ص: 102.

([3])ترتيب المدارك، 1 / 535.

([4])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 76.

([5])المصدر نفسه، ص: 85.

([6]) الموطآت، نذير حمدان، ص: 103،102.

([7]) ينظر: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، حسن حسني عبد الوهاب، 3 / 41.

([8])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 93.

([9]) الموطآت، نذير حمدان ص: 102.

([10])ينظر: موطأ ابن زياد، تحقيق النيفر، ص: 120.

في نسخة ابن زياد ونسخة الليثي. فحذف الأول تجنبا للتكرار[1] بيد أن الليثي أردف الأثر بـ قال مالك: وهذا أحب ما سمعت إليَّ. وهو لم يرد في نسخة ابن زياد، وهو دليل على الزيادة والتنقيح.

ثم يذكر ابن زياد أثرا عن ابن عمر أنه ضحى مرة بالمدينة ..... وهو ما ذكره الليثي، غير أن الليثي عنون له بـ : " ما يستحب من الضحايا " أما ابن زياد فلم يعنون له[2]

"ويتضح من هذا أن نسخة الموطأ الأخيرة، وهي نسخة يحيى الليثي تمتاز عن النسخة الأولى، وهي نسخة ابن زياد بهذا التقسيم، الذي نجد فيه فقه الحديث، والأثر في العناوين المفرعة عن الكتاب تحت الأبواب. ففي الأثر عن ابن عمر لخص مالك - رحمه الله -فقهه في عنوانه، وهو ما يستحب من الضحايا لأنه أفادنا : أن الضأن أفضل الأضاحي، وأن الذكر فيها أفضل من الإناث، وأن الفحل أفضل من الخصي، وأن الأقرن أفضل من الأجم "[3]

ومنهج التبويب الذي انتهجه الإمام مالك، انتهجه من جاء بعده، كالبخاري ومسلم وغيرهما[4]

وبتتبعنا لرواية ابن زياد، ومقارنتها على أقل تقدير بأشهر رواية للموطأ، وهي رواية يحيى الليثي، إضافة لما سبق، يتضح لنا أن رواية ابن زياد لها عدة خصائص من أهمها:

1- هذه الرواية تمثل الصورة الأولى التي ظهر عليها الموطأ.
2- نسختها قديمة، إذ ليس هناك واسطة بين ناسخها، وبين راويها إلا رجلين جبلة بن حمود وسحنون.
3- علي بن زياد في روايته تَعَقَّبَ الإمام، وخالفه في بعض الأحيان[5]من ذلك مثلا:

* عندما روى عن مالك أنه بلغه عن ابن عباس، أنه قال: ما شيء أعظم أجرا بعد صلة الرحم من إهراقة دم.
يأتي بعده تعليق: " يعني الضحايا " وكأنه لابن زياد ليوضح الأمر[6]
* وفي ذكاة الجنين : .... ما ند من الإنسية. قال: وسئل مالك عما ند من البقر أو الغنم ويستوحش، وقد كان إنسيا، فلا يُقدر على أخذه، ولا يُنال إلا بالرمي بالنبل، أو غيرها مما يشبهها فيقتل، ولا تدرك ذكاته، فقال: لا يؤكل من ذلك إلا ما ذكي .....
هنا ابن زياد يصرح بمخالفته لشيخه مالك، فقد جاء في روايته: قال علي: لا بأس بأكل ما ند من الإنسية إذا قتلت بما يقتل به الصيد، إذا لم يُقدر على أخذها، وعليه عامة العلماء[7]
* وسئل "مالك" عما فتق السبع بطنه، أو جرحه جُرحا وصل إلى مقاتله، فهو يستيقن أنه إن تُرك فلم يذكه مات، ولم يعش فيبادر به فيذكى. فقال: لا يصلح أكل هذا.
قال علي بن زياد: ليس عليه العمل لا بأس بأكله[8]
* وفي صيد البحر: روى قول مالك: أكره أكل كل ما مات من الجراد، قبل أن يُلقى في النار، أو فيما يُقتل به ليُؤكل يعني به الماء السخن، قال: وأكره ما يُوجد ميتا، ولا أراه بمنزلة صيد البحر.
يقول علي: ليس الناس على قول مالك، لا بأس بميتته[9]
* وفي الصيد: وسئل مالك عن الرجل يَجْرِحُ الصيد، ومعه كلابه مطلقة فتثير الصيد فَيُشْلِيها عليه فتقتله.
قال: إذا أثارته، وهي قريبة منه فأشلاها عليه فقتله فلا بأس بأكله.
يضيف ابن زياد على قول مالك فيقول: وكذلك الصقور والبُزاة في مفاد قوله.
ثم يبدئ رأيه قائلا: وما يعجبني إلا ما أرسل[10]
*اختلاف في بعض العبارات، بين رواية الليثي ورواية ابن زياد، هذه الاختلافات تغير المعنى المفهوم، مثلا رواية الليثي في كتاب الصيد، ترك ما قتل المعراض والحجر، الأثر 1419 " قال: وسمعت مالكا يقول: لا بأس بأكل الصيد، وإن غاب عنك مصرعه، إذا وجدت به أثرا من كلبك، أو كان به سهمك، ما لم يبت، فإذا بات فإنه يُكره أكله "[11]

فعندما يقول : " لا بأس بأكل الصيد .... " فالقول قوله.

([1])موطأ ابن زياد، تحقيق: النيفر، ص: 120. الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، تحقيق: بشار عواد معروف، 620/1.
([2])موطأ ابن زياد، تحقيق: النيفر، ص: 120. موطأ الليثي 1 / 620.
([3])موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 90.
([4])ينظر: كشف المغطى، ص: 7 ، موطأ الإمام مالك رواية ابن زياد، مقدمة المحقق، ص: 90.
([5])الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال كتابه الموطأ، محمد بن يحيى مبروك ص: 265.
([6])ينظر: موطأ ابن زياد، تحقيق: النيفر، الضحايا، ص: 126.
([7])ينظر: المصدر نفسه، ص: 148.
([8])ينظر: المصدر نفسه، ص: 150.
([9])ينظر: المصدر نفسه، ص: 197.
([10])ينظر: موطأ ابن زياد، تحقيق: النيفر، ص: 221.
([11]) الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي، 1/ 636.

بينما في موطأ ابن زياد، يتغير الحال، فالقول ليس لمالك، وإنما سمعه من غيره، ففي عنوان الصيد أثر رقم: 131 " قال مالك: سمعت أنه لا بأس بأكل الصيد، وإن غاب عنك مصرعه إذا وجدته وبه أثر من كلبك، أو وجدت فيه سهمك مالم يبت، فإذا بات فأكله مكروه"[1]

ثم تثبت لنا هذه القطعة أن ابن زياد أورد أسئلة، كان يوجهها للإمام مالك مباشرة، من ذلك:

قال علي: قلت لمالك: ما صنعه الكلب المعلم الذي يحل أكل ما قتل من الصيد، قال: الذي إذا دعوته أجاب، وإذا أرسلته على صيد طلب، والباز كذلك[2]

* نسخة ابن زياد حوت عددا من الأحاديث والآثار: هذه الأحاديث منها المسند، ومنها المرفوع، ومنها المقطوع، والموقوف، وحوت النسخة آراء وتعليقات للإمام مالك، وآراء وتعليقات لعلي بن زياد، فقد أدرج في الرواية آراء لغير مالك.

(1) موطأ ابن زياد، تحقيق: النيفر، ص: 205،206.
(2) المصدر نفسه، ص: 224.

المبحث الثالث: رواية ابن زياد ونشر المذهب المالكي بإفريقية

إذا ما استثنينا المذهب الحنفي، الذي كاد أن يكون هو المذهب السائد بإفريقية[1] فإن المذهب المالكي يعد أول من دخل إفريقية، من المذاهب السنية الأخرى، مثل مذهب الشافعية والحنابلة، وساد إفريقية إلي يومنا هذا، ويرجع الفضل في ذلك إلى رحلة علماء إفريقية إلى الحجاز، ولقائهم بالإمام مالك، فرحلتهم كانت من أهم أسباب انتشار المذهب بإفريقية، وهذا ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته، عندما ذكر أن رحلتهم إلى الحجاز كانت " منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم تكن العراق في طريقهم، فاقتصروا عن الأخذ عن علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك، وشيوخه من قبله، وتلاميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس، وقلدوه دون غيره "[2]

ومن أوائل الذين رحلوا إلى المدينة المنورة علي بن زياد، فجلس في مجلس الإمام مالك، ونهل من علمه، وروى عنه الموطأ، ثم رجع إلى بلده؛ ليجتمع إليه طلاب العلم من إفريقية، ويأخذوا عنه ما أخذ عن الإمام مالك، فعلي بن زياد يعد أول من أدخل مذهب مالك إلى إفريقية، وقد كان يغلب عليها مذهب الأحناف، يقول القاضي عياض: " وأما إفريقية وما وراءها من المغرب، فقد كان الغالب عليها في القديم، مذهب الكوفيين، إلى أن دخل علي بن زياد، وابن أشرس، والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات، وغيرهم بمذهب مالك، فأخذ به كثير من الناس "[3] وهؤلاء هم نواة الفقه الإسلامي بالمغرب، يقول محمد الفاضل ابن عاشور" فكان فيمن رحل من الإفريقيين، علي بن زياد، وعبدالله بن غانم، وعبدالرحيم بن أشرس، وبهلول بن راشد، وعبدالله بن فروخ ... فكانوا حجر الأساس الراسي في هيكل الفقه الإسلامي بالمغرب ،ونواة الشجرة التي تولدت عنها جنة باسقة، لم يزل الدين والعلم والفكر والآداب، تتفيأ ظلالها الوارفة إلى اليوم " [4]

ويجزم محمد الشاذلي النيفر بأن أول من أدخل المذهب المالكي لإفريقية هو علي بن زياد، فيقول: " وتعرف الناس عليه (المذهب المالكي) أول ما تعرفوا عليه في تونس من علي بن زياد التونسي، الذي هو في عداد الطبقة الأولى الآخذين عن مالك، وهو وإن شاركه في هذه الطبقة غيره من الأفارقة وهم: البهلول بن راشد، وأبو مسعود بن أشرس، وعبد الله بن فروخ، وأبو محرز القاضي، وعبد الله بن أبي حسان اليحصبي، وعبد الله بن غانم القاضي، لم يبلغوا مبلغه "[5]

وزيادة في التأكيد يقول: " فالتكوين الأول للمالكية بإفريقية، إنما هو لابن زياد، إذ فتح الأعين على مالك، وعرفهم فضله، وبين أصوله للناس، فالجسر الطويل الذي مر به رجال المدرسة المالكية من بعد، إنما هو ابن زياد، فالبذرة الأولى التي بذرت من مذهب مالك، هو الذي وضعها في التربة الصالحة " [6]

ومن المعلوم أن أغلب العلماء استوطنوا القيروان، وأن المذهب المالكي انتشر فيها انتشارا واسعا، مع أن ابن زياد كان يستوطن تونس، ولكن انتشار المذهب المالكي، كان بفضل رحلته إلى لإمام مالك، ثم رحلته إلى القيروان؛ لينشر بها المذهب، فعن خالد بن يزيد الفارسي قال: " كنا عند البهلول، فأتاه رجل فقال: إني رأيت في المنام كأن قنديلا دخل من باب تونس، فسار حتى دخل في دار في رحبة بني دراج، فقال له بهلول: أتعرف الدار؟ فقال الرجل: نعم، فقال البهلول: قوموا بناء فقد جاء علي بن زياد قوموا بنا، فقمنا وقام الرجل معنا، حتى أتينا رحبة بني دراج، فقال الرجل: هذه الدار التي رأيت القنديل دخل فيها، فوقفنا بالباب، فسألنا فقالوا لنا: هذا علي بن زياد دخل في السحر، فاستأذن عليه بهلول فدخل، فقام إليه بن زياد وسلم عليه وسلمنا عليه، وجعل بهلول يسأله عن مسائل "[7]

ومما يدل على كثرة رحلته إلى القيروان، أن أمير إفريقية طلبه ليوليه القضاء، فقدم عليه، فأتى أصحابه من القيروان ينتظرون بباب الأمير، حتى ينظروا ما فعل الله بإمامهم، فما لبث أن خرج يتصبب عرقا، فقالوا: " ما فعلت؟ فقال لهم: عافى الله وهو محمود، فقال له بهلول: فما عزمت عليه؟ فقال: على ألا أبيت بها، فيبدو له فيوجه ورائي، فذهب البهلول وأصحابه مع علي حتى خرجوا من باب تونس "[8]

حتى وإن لم يرحل إلى القيروان، أو كانت رحلاته إليها قليلة؛ فإنهم لم ينقطعوا عنه، فكانوا يرحلون إليه، فالإمام " سحنون إذا اجتمعت له نفقة، خرج إلى علي بن زياد صاحب مالك في تونس يطلب العلم عليه "[9] وأخذ عنه الموطأ، فقد حرم أخذه مباشرة من صاحبه بسبب الفقر، وعدم القدرة على السفر، لذا فقد قال: " لحا الله الفقر فلولاه لأدركت مالكا "[10]

و" كان البهلول يكاتب عليا إلى تونس يستفتيه في أمور الديانة، وكان أهل العلم بالقيروان إذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى علي بن زياد؛ ليخبرهم من على الصواب فيها"[11] وكانوا إذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إليه ليبين لهم

([1]) ترتيب المدارك 54/1.محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، الجيدي ص: 41.01
([2]) ص:449، وينظر: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، عمر الجيدي، ص: 37.
([3]) ترتيب المدارك، 1/ 54.
([4]) أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي، ص: 52.
([5]) موطأ مالك قطعة منه برواية ابن زياد مقدمة المحقق، ص: 7.
([6]) موطأ مالك قطعه منه برواية ابن زياد مقدمة المحقق، ص: 30.
([7]) رياض النفوس، 235/1،236.
([8]) رياض النفوس، 237/1
([9]) رياض النفوس، 353/1.
([10]) معالم الإيمان، ابن ناجي، 79/2
([11]) رياض النفوس، 235/1.

الصواب[1] جاء في رياض النفوس " فبينا سحنون عند علي بن زياد بتونس، إذ جاءه كتاب البهلول يسأله عن المسألة، التي بينه وبين سحنون، فلما قرأه علي بن زياد رمى به إلى سحنون، فلما قرأه، قال: هذه مسألة قد اختلف فيها عندنا، فقال البهلول فيها كذا وكذا ، فقال ابن زياد: ومن نازعه؟ فقال سحنون: أنا خالفته وأخبره بما قال فيها، فقال له علي بن زياد: أخطأ البهلول وأصبت أنت، اكتب إليه بهذا عني"[2]

وقد أخذ عنه فقهاء القيروان موطأ مالك، فالبهلول بن راشد قبل أن يرحل إلى المشرق، ويلتقي الإمام مالكا، أخذ موطأه عن علي بن زياد، كما أخذ عنه جامع سفيان الثوري[3]

يقول القاضي عياض: "" كان البهلول يأتي إلى علي بن زياد ويسمع منه، ويفزع إليه، يعني في المعرفة والعلم، ويكاتبه إلي تونس يستفتيه في أمور الديانة[4]

يقول المالكي: " قال أبو سعيد بن يونس: وهو أول من أدخل المغرب جامع سفيان الثوري، وموطأ مالك، وفسر لهم قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه، وهو معلم سحنون "[5]

وأخذ عنه الموطأ أسد بن الفرات، وتعلم منه العلم [6]

. وقد تأثر أسد بن الفرات بمنهج ابن زياد في التصنيف، فابن زياد صنف كتابه خير من زنته على منهج مغاير لمنهج مالك ، منهج يعتمد على طريقة فرض الصورة وتركيبها وتحليلها وهي طريقة الكوفيين[7]

وهو المنهج نفسه الذي سلكه ابن الفرات، عندما عرضه على الإمام مالك، أنكره عليه وقال له: سلسلة بنت سليسلة إذا كان كذا وكذا كان كذا وكذا إن أردت هذا فعليك بالعراق[8]

ومن المعلوم أن مدونة أسد بن الفرات بعد التهذيب والتنقيح صار لها شأن عظيم، ولها الريادة في المذهب، وأنها أصل المصنفات في المذهب، فلو كتب لكتاب خير من زنته البقاء، لكان له شأن.

ومع مراسلتهم له، واستفتائهم في كثير من المسائل، فهذا لايمنع من مخالفته له إن كان الصواب في غير قوله، وقد ينتج عن ذلك المناظرة، وهي المفاعلة التي تزيد في ترسيخ المعلومة، وفي نشر أصول المذهب، يقول أسد بن الفرات: " جرت بين علي بن زياد والبهلول بن رشد مسألة اختلفا فيها، وكنت السفير بينهما بالمناظرة، كان البهلول يقول: أخذ الأجناد الأرزاق التي تُجرى لهم حرام عليهم، وقال علي بن زياد: حلال لهم؛ لأن لهم في بيت المال حقا، وإنما أخذوا حقهم، على أنه إن اشترط عليهم أن يفعلوا مالا يحل لهم، فأخذهم جائز والشرط باطل، وليس كمن أعطى رجلا مالا ليس له فيه حق على أن يقتل رجلا، فالأخذ في هذا البحثهذا حرام والشرط باطل "[9]

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمه التي لا تحصى وصلى الله على سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم.

بعد أن من الله سبحانه وتعالى عليَّ بإتمام، أود أن أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها وهي على النحو الآتي:

1- على بن زياد ولد في طرابلس، وارتحل إلى تونس بعد أن تحصل على حظ وافر من العلم، فهو علي بن زياد الطرابلسي. وبعضهم يميل إلى أنه طرابلسي تونسي.
2- على بن زياد من أوائل من روى الموطأ عن الإمام مالك، وروايته تختلف عن أشهر الروايات وهي رواية يحيى الليثي التي خضعت للتنقيح والتهذيب من قبل الإمام مالك.
3- على بن زياد في روايته للموطأ لم يكن مجرد راو فقط وإنما كان يدلي بدلوه وكان أحيانا يخالف رأي الإمام مالك.
4- علي بن زياد يعد رائد المدرسة المالكية بإفريقية، وهو أحد الذين أسهموا في إرساء قواعد المذهب المالكي بإفريقية.

هذا عملي فإن وفقت فبفضل من الله سبحانه وتعالى وإن كانت الأخرى فمن نفس الموكول بها الخطأ والنسيان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

---

(1) ينظر: ترتيب المدارك، 186/1
(2) رياض النفوس 1/ 353
(3) . ينظر: ترتيب المدارك 188/1. وتطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، شرحبيلي، ص:34.
(4) " ترتيب المدارك، 1،186
(5) رياض النفوس،1234.
(6) ينظر: معالم الإيمان، ابن ناجي، 4/2، رياض النفوس، 255/1.
(7) أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي، ص: 45.
(8) ينظر: رياض النفوس 257/1،256. معالم الإيمان، ابن ناجي6/2.
(9) معالم .الإيمان، الدباغ، 275/1.

ثبت المصادر والمراجع:

1- إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، محمد بن أبي بكر: ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط: 1، 1426 هـ 2005م.
2- اصطلاح المذهب عند المالكية، محمد إبراهيم علي،دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط: 2، 1423 هـ 2002م.
3- أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي، محمد الفاضل ابن عاشور، مركز النشر الجامعي، تونس، 2000م.
4- الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال كتابه الموطأ، محمد بن يحيى مبروك، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط: 1، 1430 هـ 2010م.
5- تاريخ إفريقية والمغرب، أبوإسحاق إبراهيم بن القاسم الرقيق القيرواني، تح: محمد زينهم عزب، دار الفرجاني، ط:1، 1414 هـ 1994م.
6- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، دارمكتبة الحياة، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا.
7- تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، محمد بن حسن شرحبيلي، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، 1421 هـ 2000م.
8- خلاصة تاريخ تونس، حسن حسني عبد الوهاب، تح: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس
9- جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، ط: 1، 1423 هـ 2002م.
10- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، إبراهيم بن فرحون المالكي، تح: محمد الأحمدي أبوالنور، دار التاراث القاهرة.
11- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، 1403 هـ 1983م.
12- شرح3 الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد الزرقاني، دار الفكر.
13- طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم، معامل المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1968م.
14- علي بن زياد ودوره في نشر المذهب المالكي في القرن الثاني الهجري، محمد مسعود جبران، جمعية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط:1، 2010م.
15- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 1427 هـ 2006م.
16- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، عمر الجيدي، منشورات عكاظ.
17- المسالك في شرح موطأ مالك، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، قرأه وعلق عليه: محمد بن الحسين السليماني، عائشة بنت الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1428 هـ 2007م.
18- الموطآت للإمام مالك رضي الله عنه، نذير حمدان، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط: 1، 1412 هـ 1992م.
19- الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: 2، 1417 هـ 1997م.
20- موطأ الإمام مالك، قطعة منه برواية ابن زياد، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ط: 5، 1984م.
21- ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، حسن حسني عبد الوهاب، مكتبة المنار، تونس، 1972.